وزراء الأكثرية يقاطعون الجلسات في بعبدا وينقلونها الى المتحف.. وعريضتان تطعنان بشرعية رئيس الجمهورية

لحود يتهم شيراك بالاشراف على الانقلاب وخطة التصعيد في لبنان

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

في اطار حملة قوى 14 آذار للاطاحة برئيس الجمهورية اميل لحود، إتخذ مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت مساء السبت قراراً بوقف مبدأ المداورة في عقد الجلسات بين قصر بعبدا والسراي الحكومي والعودة الى عقد الجلسات في المقر المؤقت في المتحف، بعدما أعلن وزراء الاكثرية ولاسيما وزراء «اللقاء الديمقراطي» و«القوات اللبنانية» و«قرنة شهوان» رفضهم الصعود الى القصر الجمهوري والاعتراف بأن شاغل هذا الموقع يشغله دستورياً.

وترافقت هذه الخطوة مع إقدام وزير الاتصالات مروان حمادة على نزع صورة رئيس الجمهورية من مكتبه دليلاً على عدم اعترافه بشرعيته. وقال الوزير مروام حمادة لدى دخوله الى مجلس الوزراء «لم نتخذ قرار المقاطعة، فهناك شؤون تتعلق بالدولة لا بد من الاهتمام اللازم بها، لا نريد تعطيل خدمة المواطنين وشؤونهم، لكننا نقول إن القسَم الذي أطلقناه وأصوات جماهير 14 شباط تحملنا على عدم دخول المقر الرئاسي طالما لم يأت اليه رئيس للجمهورية معترف به من كل اللبنانيين ويحظى بالاحترام العربي والدولي ويعيد الى الرئاسة كل وهجها ويعيد صلاحيات الرئيس كحكَم بين اللبنانيين».

وترافق قرار عدم الصعود الى بعبدا مع إنجاز قوى 14 آذار عريضتين تمهيديتين لاقالة الرئيس لحود: الأولى سيوقّعها نوّاب حاليّون وسابقون عددهم 13 نائباً تقدّم «قرينة الإكراه» في التمديد لرئيس الجمهوريّة اميل لحودّ الذي تمّ في 3 أيلول 2004، أي انّها تقدّم الشهادات عن الضغوط التي تعرّضوا لها للتصويت بجانب التمديد آنذاك وبين هؤلاء النواب النائب الحالي نقولا فتوش والنائب السابق فريد الخازن، أمّا العريضة الثانية فتأتي تأسيساً على الأولى لتطالب باعتبار التمديد باطلاً طالما أنّه تمّ بالإكراه وتحت التهديد، وتدعو إلى انتخابات رئاسيّة جديدة، ويوقّعها نوّاب الأكثرية في المجلس النيابي الحالي وعددهم 71 نائباً.

وقد ردّت مصادر رئاسة الجمهورية على تلك الخطوتين فأعلنت في موضوع نقل الجلسات «بأن الرئيس لحود ليس هو من دعا الى عقد الجلسات مداورة بين بعبدا والسراي، وانما الرئيس السنيورة الذي طلب ذلك لاعتبارات امنية»، وأوضحت «ان الدستور يتيح لرئيس الجمهورية الحضور ساعة يشاء وترؤس الجلسات من دون المشاركة في «التصويت».

وفي موضوع التحرك لاقالة رئيس الجمهورية، حوّلت رئاسة الجمهورية حملتها على الرئيس الفرنسي جاك شيراك متهمة إياه «بالتدخل شخصياً في الشؤون الداخلية اللبنانية من خلال اشرافه المباشر على فريق العمل الذي شكله للتنسيق مع قوى 14 آذار في التحرك الذي تقوم به للتصعيد سياسياً وأمنياً بهدف إحداث انقلاب على الدستور واتفاق الطائف من خلال العمل على إسقاط الرئيس لحود قبل نهاية ولايته الدستورية في 24 تشرين الثاني 2007».

وذكرت هذه المصادر ان شيراك كلف السفير الفرنسي في بيروت برنار ايميه التنسيق مع قوى 14 آذار لتنفيذ خطة سريعة في مهلة أقصاها بداية أيار المقبل تتضمن الآتي: اولاً ـ تنظيم تجمعات واعتصامات شعبية لحاصرة القصر الجمهوري في بعبدا.

ثانياً ـ اطلاق تحركات نقابية وطالبية وجامعية وشبابية ترفع شعار إسقاط الرئيس لحود وتروّج لضرورة التغيير على المستوى الرئاسي.

ثالثاً ـ ادخال القطاعات الاقتصادية في التحرك لا سيما لجهة اقفال المصارف والمصانع لوقف عجلة الانتاج في البلاد، وإلحاق اضرار اقتصادية ومالية جسيمة في البلاد.

رابعاً ـ متابعة إعلامية مكثفة في وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة، تركز كلها على مسؤولية رئيس الجمهورية في تردي الأوضاع العامة وتتجاهل الأسباب الأخرى للخلافات بين اللبنانيين.

خامساً ـ تركيب استطلاعات رأي مختلفة تظهر ان اللبنانيين يعارضون بقاء رئيس الجمهورية ويطالبون بتغييره، وتعميم هذه النتائج المركبة على وسائل الإعلام واستثمارها دولياً».

وذكرت المصادر «أن الخطة تتضمن كذلك تصعيداً في التحركات الشعبية على ان يواكبها تحرك فرنسي مباشر في اتجاه الدول الكبرى لتسويق خطوات تنفيذية تجعل المجتمع الدولي يضع يده على الملف الرئاسي اللبناني بحجة عدم تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1559، وترتفع وتيرة التحرك تباعاً وصولاً الى حد اصدار بيان رئاسي عن مجلس الأمن يطعن بشرعية رئيس الجمهورية ويطالب بتغييره».

واضافت مصادر بعبدا «ان الرئيس شيراك اوفد احد ابرز مستشاريه الذي سلّمه رئاسة فريق الأزمة في لبنان الى واشنطن ونيويورك للتشاور مع المسؤولين الامريكيين ودفعهم الى السير بهذا المخطط. كما كان للرئيس شيراك اتصالات مع الاتحاد الروسي للغاية نفسها، الا ان الجواب الروسي لم يكن على النحو الذي يتمناه الرئيس شيراك».

واعتبرت المصادر «ان الضغط الذي يمارسه شيراك لإحداث التغيير الرئاسي في لبنان يتصل باستحقاق الانتخابات الرئاسية الفرنسية الذي بات قريباً ما سيفرض عليه تركيز اهتمامه لتأمين فوز المرشح الذي يدعمه للوصول الى قصر الاليزيه».

ولفتت الى «وجود فريق داخل الادارة الأمريكية يلتقي مع توجهات شيراك ويدعم خطته لإطاحة لحود»، وقالت «ان سياسة الرئيس الفرنسي إزاء الوضع في لبنان لم تعد تعكس إرادة الشعب الفرنسي»، معربة عن اعتقادها بأنه «ينطلق في مواقفه من حساباته الشخصية ويغلّب علاقته مع عائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري على مصلحة فرنسا العليا في البقاء على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين».

من جهته، أبدى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير حذره «من الاقوال التي فيها كثير من التهديد والوعيد»، وانتقد «اصطفاف فريق قبالة فريق»، قائلاً «كل هذا لا يبشّر بخير بل ينذر بشر مستطير»، وختم «فلنتق الله في هذا الوطن الذي كاد اللبنانيون يكفرون به».

الرئيس اميل لحود

عون وجعجع توافقا على دكاش نائباً عن بعبدا ـ عاليه

■ بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس: نزل العماد ميشال عون ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع عند رغبة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير بالتوصل الى توافق في الانتخابات الفرعية في دائرة بعبدا ـ عاليه.

وأعلن امس عن اتفاق على تزكية ترشيح النائب السابق بيار دكاش الذي سيكون نائباً مستقلاً وغير منتم الى كتلة عون ولا الى كتلة القوات، علماً أن المقعد الماروني الذي شغر كان يشغله الدكتور ادمون نعيم الذي كان ينتمي الى كتلة القوات.

وفور الاعلان عن الاتفاق العوني القواتي من الرابية ظهر امس بين العماد عون ونائب رئيس الهيئة التنفيذية في القوات النائب جورج عدوان كان المرشح دكاش يزور رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط في المختارة الذي يعّتبر ثقلاً انتخابياً في المنطقة.

أسئلة عن موقف الشيعة من اطاحة 14 آذار برئيس الجمهورية

بري يتمترس وراء البطريرك ولا يستبق الحوار وحزب الله يتخوّف أن يكون سلاحه الهدف التالي

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

بعد اتصالات شخصية أجراها رئيس مجلس النواب نبيه بري مع القيادات اللبنانية لاطلاعها على دعوته الى الحوار الوطني، بدأ موفدون عنه زيارات لنقل الدعوات رسمياً مع ورقة العمل، وقد شملت هذه الزيارات وتشمل كلاً من رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، ورئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، ورئيس «تكتل الاصلاح والتغيير» العماد ميشال عون، ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع، والرئيس الاعلى لحزب الكتائب الرئيس أمين الجميّل.

والى حين بدء الحوار في 2 آذار سيكون موضوع التغيير الرئاسي في قائمة الاهتمامات، ولو لم يكن مدرجاً على طاولة هذا الحوار فهو سيخيّم على المباحثات لاسيما أنه يشكل بنداً أول في القرار 1559 الذي أدرجه رئيس المجلس مع متفرعاته، وكان المقصود بهذه المتفرعات سلاح «حزب الله».

وفي غمرة المطالبة بإسقاط لحود تتجه الانظار الى طرفين اساسيين: «التيار الوطني الحر» و«حزب الله». فالأول ليس مستعداً للسير بأي تغيير والموافقة على تقصير ولاية رئيس الجمهورية أو اعتبار التمديد غير شرعي اذا لم يضمن أن الجنرال في طليعة المرشحين أو أنه المرشح الاوحد، أما الثاني فهل يكون الموضوع قابلاً للنقاش معه إذا حصل في المقابل على ضمانات بالنسبة الى سلاح المقاومة. فهذا السلاح من المقدسات بالنسبة الى الحزب، ولكن الرئاسة ليست بالضرورة من المقدسات عنده.

وسبق للحزب أن كان من أول المبادرين الى مهاجمة رئيس الجمهورية عندما أرسل رسالة الى مجلس النواب يطلب فيها اعادة النظر بقانون انتخاب العام 2000 وذلك عندما وقف النائب علي عمار في الجلسة العامة وأكد «أن رئيس الجمهورية ليس ضابطاً ونحن لسنا عسكر كي يأمرنا» وانتهت الجلسة آنذاك الى رد رسالة رئيس الجمهورية بشبه إجماع.

فهل يمشي الفريق الشيعي بمطلب اقالة رئيس الجمهورية؟

حتى تاريخه، لا يزال الرئيس بري يؤكد أنه يقف خلف البطريرك الماروني نصرالله صفير في ما يراه مناسباً بالنسبة الى موقع الرئاسة علماً أن البطريرك أعلن رفضه إسقاط لحود في الشارع بل من خلال القانون.

وأفيد أن الرئيس بري عقد اجتماعاً مع الامين العام لحزب الله، إتفق فيه على توحيد الموقف من هذا الموضوع، وعلم أن لا قرار للفريق الشيعي بعد في انتظار الخطوات التالية لقوى 14 آذار.

وفضلّت مصادر الرئيس بري عدم استباق الحوار وتسجيل أي موقف. أما مصادر حزب الله فذكرت «أن اسقاط رئيس الجمهورية ليس هدفاً بذاته، بل هو خطوة على طريق تنفيذ القرار 1559، ويستهدف تالياً سلاح المقاومة ورأسها، وان حزب الله وحركة أمل يعرفان ان ثمة تمايزاً في علاقة كل منهما برئيس الجمهورية، إلا انهما يجدان في اطاحته خارج نطاق تسوية سياسية شاملة تشمل كذلك العلاقات اللبنانية ـ السورية والتحقيق الدولي في اغتيال الحريري وسلاح المقاومة، تهديداً مباشراً للفريق الشيعي».

وفي قراءة للوقائع المرتبطة بالموضوع الرئاسي يتبين أنه مرّ بمراحل مختلفة بعد 14 آذار الفائت صعوداً وهبوطاً، فرئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط كان من أشد المتحمسين ليشمل التغيير السياسي المتمثل بانسحاب القوات السورية تغييراً في رئاسة الجمهورية. غير أن البطريرك صفير لم يكن يومها متحمساً لهذه الفكرة ومعه أعضاء «لقاء قرنة شهوان» خصوصاً بعد ما تسرّب عن نية لترشيح الوزير السابق فارس بويز الذي التحق بفريق البريستول.

وكان رأي بكركي و«القرنة» أنه طالما ستجري الانتخابات في أيار وحزيران فالافضل انتظار نتائج تلك الانتخابات بحيث يُنتخب رئيس الجمهورية من مجلس نيابي جديد ليست أكثريته خاضعة للوصاية السورية كما كانت حال المجلس السابق الذي عبّر عن هذه الاكثرية بإعادة تسمية الرئيس عمر كرامي تشكيل الحكومة بعد استقالتها تحت ضغط الشارع في 28 شباط 2005، وقد سمّى كرامي يومها 69 نائباً.

وعاد الموضوع الرئاسي ليُطرح في الصيف إثر تحميل رئيس الجمهورية مسؤولية معنوية جراء توقيف القادة الامنيين المقربين منه.

ولكن برز اختلاف في وجهات النظر حول المواصفات بين فريق التحالف الرباعي من جهة وفريق عون و«القوات اللبنانية» وبكركي من جهة ثانية.

يومها رفض الفريق المسيحي انتخاب مرشح من كتلتي «المستقبل» و«اللقاء الديمقراطي» وطغت فكرة أن تأتي التسمية من مثلث بكركي والرابية والارز تماماً كما فعل الفريق الشيعي بالنسبة الى تسمية رئيس المجلس وكما فعل الفريق السني بالنسبة الى تزكية الرئيس فؤاد السنيورة.. وإثر ذلك طوي الملف مجدداً وكان موقف لافت للنائب جنبلاط بعد اجتماعه الى الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله اعتبر فيه أن لحود غير متهم حتى الآن.

وكاد الموضوع الرئاسي يعود الى الواجهة مجدداً في شهر تشرين الثاني، لكن الخلاف الشديد الذي برز على خط بيروت ـ دمشق وثورة المازوت التي نظّمها حزب الله و«التيار الوطني الحر» في البقاع أخّرت الامر، وظهر تخوف في المختارة والارز من استغلال دمشق طرح الموضوع الرئاسي لتحضير أرضية تحركات في الشارع لاسيما بعد التهديدات المتكررة للامن والاستقرار في لبنان والتي تُوجت بإغتيال النائب جبران تويني.

نبيه بري

حسن نصرالله

ناشطون سوريون يعلنون رفضهم التمويل الامريكي للمعارضة

■ دمشق ـ يو بي آي: قال معارض سوري بارز إن الجمعيات المرخصة تأخذ تمويلا من الخارج بل تستجدي المساعدات في حين نحن الناشطين في مجال حقوق الإنسان غير مرخص لنا ولا نأخذ أي تمويل.

وتعقيبا على ما صرحت به كوندوليزا رايس من استعداد لتمويل المعارضة السورية وتخصيص 5 ملايين دولار لها، قال المحامي أنور البني الناشط في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة «نحن غير مرخص لنا ولا نأخذ تمويلا من أحد ولا أحد يمولنا» وأضاف في لهجة ساخرة على ما صدر من ردود فعل إن «الولايات المتحدة حرة في تقسيم ميزانيتها كما تريد وهي تعتبر أن لديها واجبات كبيرة تجاه المعارضة في الدول الفقيرة وهذا ما نلحظه دائما في الاجتماعات التي تشمل الدول العربية كقمة الشمال والجنوب».

وأشار إلى أن «كل الدول تطلب المساعدات والمنح وبإعتبار أن وضعنا غير قانوني لغياب الترخيص فلا يمكننا تلقي المساعدات كما هو حال بعض الجميعات الأهلية المرخص لها».

وقال البني إن بعض الجمعيات الاهلية تستجدي التمويل من الخارج «بينما نحن لا نأخذ تمويلاً من أحد ولم نطلب ذلك من أحد بل نتمنى إشراكنا في النشاط الخاص بالجمعيات وحقوق الإنسان وإن تطوعا». وفي هذا السياق، أعلن ناشطون من إعلان دمشق المعارض عن رفضهم لقبول أي تمويل.

من جهته، قال المحامي حبيب عيسى بأنه «لن يكون جزءا من أي مشروع خارجي معد لسورية» مضيفا «أنا أرفض شخصيا الاستعانة بالخارج ماديا أو عسكريا أو سياسيا ونطلب من الخارج فقط أن يكون مع الحرية وأن يقبل لنا ما يقبله لنفسه».

وأضاف «حول ما تفضلت به رايس، أنا باسمي الشخصي أعتقد أن الشعب السوري لا يحتاج إلى دعم مادي لا من الولايات المتحدة ولا من الاتحاد الأوروبي نحن بحاجة إلى الحرية ورصيدنا الوحيد هو الشعب السوري».

واعتبر عيسى أن «العرض سيلاقي ردود فعل متباينة في الداخل والخارج بين مؤيد ومعارض له» معيدا الأمر إلى أن «المعارضة ليست موحدة وهي من أطياف مختلفة» وكان عيسى أفرج عنه الشهر الماضي بموجب عفو رئاسي خاص بعد أن أمضى أكثر من 4 سنوات في السجن نتيجة لما عرف باسم معتقلي ربيع دمشق بدوره، قال مأمون حمصي النائب السابق والمفرج عنه أخيرا في ذات الإطار السابق «لا أريد أن أعلق على الموضوع الآن» مضيفا «الحاجة هي إلى تأييد معنوي سياسي ودعم للمواقف الحقيقية والصريحة»، مشيرا إلى أن «أحداً لم يطلب من الخارج نقودا». ونفى عيسى أن تكون لجنة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في جنيف والتي تزور سورية حاليا قد اجتمعت معه كما كان الحال مع عدد من النشطاء، وأعرب عن قناعته بأن السلطات لم تسمح للجنة بلقائه.

وكانت أنباء تحدثت عن وصول هذه اللجنة في الثاني عشر من الشهر الجاري وأنها أجرت العديد من اللقاءات مع نشطاء ورسميين وأن هدف مهمتها الأساسية البحث عن مصير معتقلين لبنانيين ومن جنسيات أخرى ولا سيما في السجون السورية.

مؤتمر للمغتربين بسورية يشدد على أهمية التواصل مع الخارج

■ دمشق ـ يو بي آي: قالت وزيرة شؤون المغتربين في سورية بثينة شعبان إن النقاش في مؤتمر المغتربين السوريين طرح أهمية البحث عن آليات إعلامية وثقافية للتواصل بين المغتربين في دول المغترب وسورية عبر الوزارة.

وقالت شعبان امس الاحد خلال مؤتمر صحافي عقدته بمشاركة مخلص غنام رئيس اتحاد الجاليات السورية في أوروبا ونبيل كزبري عضو مجلس الاستشاري الاغترابي العالمي إن المؤتمر المنعقد حاليا «ناقش الآليات الإعلامية والثقافية للتواصل بين المغتربين وسورية عبر الوزارة» واصفة هذه الآليات بأنها «الأهم».

وأضافت في تعليقها على مؤتمر الجاليات وجمعيات الصداقة السورية الأوروبية «هناك آليات جيدة وأفكار جيدة كإقامة مركز ثقافي وإعلامي في أوروبا تغذيه الجاليات والجمعيات ويكون صلة الوصل بين القطر والمغترب وذلك بغية إظهار الصورة الحقيقية لسورية».

وقالت شعبان إنها عرضت خلال المؤتمر المنعقد حاليا في دمشق استراتيجية طموحة ستنتهجها الوزارة وقد تم عرضها على الرئيس بشار الأسد الذي استقبل أعضاء المؤتمر اليوم ، مضيفة أنها ستعرض هذه الاستراتيجية على مجلس الوزراء لدراسة كل التقاطعات بين مختلف الوزارات، مشددة على الدور التنسيقي القائم بين وزارتها ووزارة الخارجية ورئاسة الوزراء. وعن إلغاء خدمة العلم للمغتربين والذي أعلنت عنه قبل يومين قالت شعبان ان أبناء الجيل الثاني والثالث الذين ولدوا في المغترب ينبغي أن نكسبهم عبر هذا القانون.

ويفرض القانون سنتين من الخدمة الإلزامية على كل مواطن سوري ويعتمد آلية البدل المالي للخدمة الإلزامية للمغتربين. وكان الرئيس الأسد خفض عدد سنوات الخدمة العسكرية من عامين ونصف إلى عامين.

الحكم على كرديين بالسجن بتهمة الانتماء لمنظمة سرية

اكثر من اربعين قاضيا يعتصمون في دمشق احتجاجا على اقالتهم

■ دمشق ـ اف ب: اعتصم نحو اربعين قاضيا سورية امس الاحد قرب القصر الرئاسي في دمشق للمطالبة بالغاء مرسوم رئاسي باقالتهم، حسب ما افاد ناشط في مجال حقوق الانسان لوكالة فرانس برس. وقال الناشط طالبا عدم كشف اسمه «تجمع نحو 45 قاضيا صباح اليوم (امس) قرب قصر الروضة للمطالبة بالغاء المرسوم» الصادر في تشرين الاول (اكتوبر) 2005, وكانت صحيفة (الثورة) الرسمية افادت في تشرين الاول (اكتوبر) ان المرسوم ينص على اقالة 81 قاضيا في اطار اصلاح النظام القضائي السوري. وفيما الح بعض المسؤولين الى انه يندرج في اطار مكافحة الفساد، انتقدت منظمات سورية للدفاع عن حقوق الانسان اقالة القضاة مذكرة بمبدأ الفصل بين السلطات.

من جهة اخرى، حكمت محكمة امن الدولة العليا امس على كرديين بالسجن سنتين ونصف السنة بتهمة الانتماء الى «منظمة سرية»، حسبما صرح محاميهما فيصل بدر. وقال المحامي ان محمد فخري حاج خليل وفريد خليل احمد وهما عضوان في حزب الوحدة الديمقراطية وهو تنظيم كردي سري، اتهما بالانتماء الى منظمة سرية تسعى الى ضم جزء من الاراضي السورية لبلد اجنبي. وقال المحامي فيصل بدر ان هذه هي التهمة التي توجه عادة الى اي كردي يمثل امام هذه المحكمة.

ودعا الى الغاء هذا الحكم الذي قال ان المحكمة التي اصدرته «محكمة غير دستورية» قائمة على قوانين الطوارىء السارية منذ 1963 في سورية.

صحيفة سورية تتهم واشنطن بالسعي لاسقاط لحود

■ دمشق اف ب: اتهمت صحيفة (تشرين) السورية الرسمية امس الاحد السفير الامريكي في لبنان جيفري فيلتمان بالسعي الى الاطاحة بالرئيس اللبناني اميل لحود.

وكتبت (تشرين) انه «في اطار السياسة الامريكية ـ الاسرائيلية (...) اقام السفير الامركي في بيروت جيفري فيلتمان غرفة عمليات لادارة التهجمات على الرئاسة اللبنانية وعلى المقاومة الوطنية اللبنانية (حزب الله)».

واضافت الصحيفة ان هذا التحرك الامريكي يتم بالتعاون «مع ما يسمى فريق 14 اذار» الذي يضم شخصيات لبنانية مناهضة لسورية.

واتهمت السفير الامريكي بانه «يتدخل في كل شاردة وواردة، وينسق في هذا الصدد مع فريق للاستخبارات الاسرائيلية مكون من مئتي عنصر موجود حاليا في لبنان».

لبنانيون يعتصمون في الجنوب احتجاجا على اطلاق النار على راع

■ شبعا (لبنان) ـ اف ب: نفذ نحو مئتي لبناني امس الاحد اعتصاما في جنوب لبنان احتجاجا على اطلاق النار من جانب القوات الاسرائيلية على راع لبناني في المنطقة، وفق ما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

وكانت الشرطة اللبنانية ذكرت السبت ان لبنانيا كان يرعى قطيعه عند الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية تعرض لنيران اسرائيلية وتمكن من النجاة.

ووصل المعتصمون في سيارات الى قطعة ارض تفصل قرية شبعا داخل الاراضي اللبنانية عن مزارع شبعا المتنازع عليها والتي تحتلها اسرائيل منذ عام ,1967 وعلى بعد 200 متر من قطعة الارض، راقب جنود اسرائيليون المعتصمين الذين تفرقوا بعد نحو نصف ساعة من دون تسجيل اي حادث، وفق مراسل فرانس برس. ودعا الى الاعتصام مسؤولون في حزب الوحدة وحزب الله الشيعيين وحزب البعث الموالي لسورية، منددين «بالاعتداء الاسرائيلي» ومؤكدين دعمهم «للمقاومة حتى تحرير مزارع شبعا».

وكان فتى لبناني قتل في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي في المنطقة نفسها برصاص الجنود الاسرائيليين.

استاذ في القانون ومرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية يدعو لاقالة الرئيس بالوسائل الدستورية

شبلي الملاط: المادة 74 تسمح بازاحة لحود والاستفتاء غير ملائم ومواقف القادة العرب معقدة لانهم يخشون المحاسبة الشعبية

لندن ـ «القدس العربي»
ـ من سمير ناصيف:

طرح الدكتور شبلي الملاط، استاذ القانون في الجامعة اليسوعية في لبنان، والمرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية، مبادرة دستورية لازاحة رئيس الجمهورية اللبناني اميل لحود قبل انتهاء ولايته الممددة وبحلول 14 آذار (مارس) 2006.

وقال ملاط في محاضرة القاها في تشاتهام هاوس في لندن ان المادة 74 من الدستور اللبناني تدعو الى انتخاب رئيس جديد للدولة في ثلاث حالات وهي وفاة الرئيس، او استقالته، او اي شأن آخر. وهو يعتبر بأن حالة «اي شأن آخر» تنطبق على لحود. ولدى تفسيره للأمور التي تشملها هذه الحالة قال اما المرض الخطير او الخرف والجنون او دعوة قوة اجنبية للمساهمة في ازاحة وازالة رئيس الحكومة من موقعه.

ورأى بان اعتماد هذه المادة يتوافق مع موقف البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي نبه الى خطورة اسقاط لحود بواسطة التظاهرات الشارعية الضخمة وعبر محاولات محاصرة قصر بعبدا.

وقال البطريرك، حسب ملاط، بانه يجب العثور على حل دستوري لمسألة لحود.

وكان الملاط قال في كلمته ان قادة المتظاهرين في التظاهرة الضخمة في ساحة الشهداء يوم 14 شباط (فبراير) 2006 فكروا في اكمال التظاهرة والسير بالجماهير لمحاصرة قصر بعبدا ومطالبة الرئيس لحود بالاستقالة، ولكنهم نصحوا بعدم القيام بذلك لتفادي مواجهة مع انصار لحود قد تتحول الى مواجهة دموية. غير انه عبر عن اعتقاده بان حزب الله اللبناني ومؤيدي لحود الاخرين لن يعتمدوا المواجهة العنيفة ضد تظاهرات سلمية داعية لاقالة لحود. وعندما سئل لماذا لا يقرر مجلس النواب اللبناني اجراء استفتاء بين جميع اللبنانيين حول خيارهم بالنسبة لاسقاط لحود او لابقائه حتى تنتهي ولايته الممددة بدلا من اعتماد كل مجموعة لبنانية الاستفتاءات الشوارعية، كما يحدث حاليا، وخصوصا ان كل جهة تستخدم حجة الارقام الضخمة التي شاركت في هذه التظاهرات وكأنها استفتاء شعبي انتخابي وتعتبرها بديلا لمثل هذا الاستفتاء، وتقدر ارقام المشاركين فيها حسب ما يناسبها ويناسب وسائل الاعلام المؤيدة لها. وانه لا يجوز اجراء انتخابات رئاسية حرة عبر مثل هذه الوسائل غير الواضحة وحدها، فأجاب الملاط: «ان مثل هذا القرار باجراء استفتاء شعبي قد يتطلب تعديلا دستوريا، وحتى لو اجري مثل هذا الاستفتاء، فالرئيس لحود سيرفض نتائجه».

وحاول ملاط التأكيد بان ترشيحه يمثل تحقيقا لامال اول حركة شعبية عربية ولبنانية مناهضة للعنف نجحت في التوصل الى نتائج حسية بطريقة سلمية في اجواء يخيم فيها العنف على المنطقة. وقال ان الثورة السلمية التي شارك فيها والتي انطلقت في 14 اذار (مارس) 2005 يجب ان تنجح، وقد قررت هذه الثورة اسقاط الرئيس اميل لحود بحلول 14 اذار (مارس) 2006.

واشار الى انه ترشح لرئاسة الجمهورية لان اللبنانيين لا يمكنهم ان يسمحوا بفشل هذه الثورة السلمية، وقال انه ضحى بمركز بارز في قسم الحقوق في جامعة ييل الامريكية من اجل خدمة وطنه.

وعبر عن تأييده للقرار الدولي 1559 وخصوصا البند الذي يقول ان انتخابات رئاسة الجمهورية يجب ان تجري في ظل الدستور اللبناني ومن دون تدخل خارجي، وقال انه منذ التمديد لرئاسة الرئيس اميل لحود والاوضاع تنهار في البلد وان مشكلة التمديد للرؤساء موجودة في لبنان منذ عصر المتصرفية، وفي كل مرة يتم هذا التمديد يخلق مشكلة كبيرة تنتهي بتنحية الرئيس الممددة مدته.

واعتبر بان الحكومات العربية تحاول التدخل في الشأم اللبناني لان بعض قادتها يخشون بان يطبق عليهم ما قد يطبق على الرئيس لحود، اي ازاحته من منصبه بواسطة الارادة الشعبية، فيما الكثير منهم يستمرون في مناصبهم مدى الحياة.

وعن امكان معارضة مشروع اقالة لحود بواسطة رئيس مجلس النواب نبيه بري او عبر العماد ميشال عون، قال الملاط انه لا يمكن معارضة استخدام المادة 74 من الدستور او تطبيق بنود القرار الدولي 1559 الا بالوسائل العنيفة وهولا يعتقد بان احدا على الساحة اللبنانية مستعد لاستخدام العنف لحماية الرئيس لحود من السقوط.

وبالنسبة لدور السعودية في التوصل الى تفاهم بين الاطراف في لبنان، قال الملاط: «لا شك بان السعودية ليست راضية ومستاءة جدا لما حصل للرئيس الحريري، ولكنها كمصر تخشى فكرة اسقاط الرؤساء عن طريق تحديات ورغبات الشعوب، والقائد سعد الحريري (قائد تيار المستقبل) لا يمكنه القول للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بان عليه الا يتدخل في الشؤون اللبنانية».

ولدى سؤاله اذا كان يؤيد بقاء حزب الله مسلحا او يفضل سحب السلاح منه في هذه المرحلة قال الملاط: «يجب ان نكون صريحين حول هذا الموضوع. وانا منذ الماضي لم اكن مرتاحا لاقتصار تحرير الجنوب اللبناني على فئة واحدة بعدما كانت مجموعة فئات قد شاركت في المقاومة اللبنانية في البداية.

وقد اتاحت سورية لحزب الله احتكار هذه العملية. كما ان قضية مزارع شبعا لا تبرر استمرار وجود السلاح في يد مجموعة واحدة وخصوصا ان المواقف المحلية حول شبعا تتعارض مع موقف القانون الدولي. واذا رفع حزب الله السلاح ضد اللبنانيين فيجب على اللبنانيين رفع السلاح ضده».

واضاف في رد على سؤال آخر: «بذلت الكثير من اجل تحرير العراقيين الشيعة من نظام صدام حسين وتعرضت لتهديدات بالقتل خلال دفاعي عن قضية اختفاء الامام موسى الصدر، واعتبر نفسي مرشحا يمثل جميع الفئات اللبنانية اكثر من ميشال عون. ولو ما زال ريمون إده على قيد الحياة لدعمته للرئاسة، وانني اطلب من حزب الله دعم ترشيحي للرئاسة».

وقال الملاط انه حضر مشروعا شاملا لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية يركز على معاملة اللاجئين كبشر واعطائهم حقوقهم في انتخاب ممثليهم وفي اختيار ما اذا كانوا سيقررون العودة الى فلسطين او البقاء في لبنان والعالم العربي او امكنة اخرى، وسيطبق هذا المشروع، برأيه، خلال عشر سنوات.